

رؤى كويتية



باسل الجاسر

aljaser_b08@hotmail.com

للمرة الثانية وفي أقل من شهر تصدم الحكومة بما يشبه حالة إجماع نيابي يتصدى لها بقوة وتصميم، فقبل شهر تقريبا تصدت الأغلبية التي تتهمها الأقلية بالانبطاح للحكومة والسير في ركابها بالحق والباطل، تصدت هذه الأغلبية للحكومة في ثلاث قضايا نكرتها هنا ولا بأس من الإعادة، وهي كادر المعلمين وزيادة الـ 50 دينارا وزيادة المساعدة للطلبة علما بأن موضوع زيادة الـ 50 يتطلب أغلبية خاصة وهي 44 صوتا أي أنه لو تغيب ثلاثة نواب في ذلك اليوم من الـ 46 الذين صوتوا لسقطت هذه الزيادة وتحقق للحكومة ما تريد، ولوجد المتغيبون العذر بصورة أو بأخرى، إلا أن الأغلبية قررت التصدي ومواجهة الحكومة بدون خوف أو وجل. وبالأمس القريب أي قبل أسبوع تكرر المشهد عندما أقرت الأغلبية فيما يشبه الإجماع بالموافقة على كادر المعلمين وزيادة الطلبة في المداولة الثانية وأعطى القانونان صفة الاستعجال، أي أن الحكومة إن قررت ردهما فإن الرد يجب أن يكون خلال أسبوع لتعيد الأغلبية التصويت من جديد وليستمر تحدي الحكومة. وهذا حقا يناقض ويخالف ما تقوله الأقلية النيابية

أين نواب الحكومة؟ ثاني مرة

التي فلقت رؤوسنا بأن الحكومة قد اختطفت البرلمان وأنها اشترت الأغلبية وأن هذه الأغلبية تصوتت مع الحكومة في الحق والباطل وما شابه من أقاويل أثبتت الوقائع كذبها وعدم مصداقيتها، ما يلقي بظلال قاتمة على مصداقية أغلب ما تقول به هذه الأقلية ويجعلنا نشك في معظم أطروحاتها وخصوصا فيما يتعلق بالأغلبية وأنها في جيب الحكومة وما شابه من افتراءات لا أساس لها من الصحة، بل إن الأغلبية أثبتت أنها واعية تنفذ مبعثي المشرع الدستوري الذي قضى بضرورة تعاون السلطات، وهذا التعاون هو ما وطا لتحقيق الإنجازات الكبار من نيل المرأة لحقوقها كاملة، وما ناله أبنائنا المعاقون من إنصاف، وكذلك إقرار خطة التنمية، وغيرها الكثير. وهذا يأتي بالرغم من المعوقات والعثرات التي ما انفكت الأقلية تزرعها في طريق الإصلاح والإنجاز لصالح هذا الوطن، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وهنا قد يقول قائل إن الأغلبية ما كانت لتستطيع أن تقف ضد قضايا شعبية مهمة وحيوية، ونرد على ذلك بأن الأغلبية بل ونواب الأمة لن يستطيعوا أن يقفوا ضد مصالح الشعب الذي أتى بهم وهذه المواقف المشرفة لا تتأتى إلا عندما تظهر مثل هذه القضايا

الحرف 29



Waha2waha@hotmail.com

ذعار الرشيدى

التهديد السياسي

«هَيِّنْ.. إذا ما مشيتوا معاملاتي.. راح أفضحكم.. واكشف كل شيء» هذه الجملة عبارة عن رسالة هاتفية قصيرة وردت الأسبوع الماضي الى هاتف قيادي في الدولة بدرجة مستشار، أرسلها أحدهم يطلب فيها من القيادي ان تمرر جميع المعاملات التي قدمها والا. يقسم القيادي بأنه يتلقى العشرات من مثل هذه الرسالة، وأن كنت شخصيا لا أميل الى تصديق الحكومة بكبرها، ناهيك عن ان أصدق قياديا فيها، إلا انني حقيقة لا أستبعد لجوء بعض أعضاء مجلس الأمة لهذا الأسلوب الابتزازي، ومن غير ان أشاهد الرسالة بأمر عيني فتجربتي مع عدد من القياديين ممن أتق بهم كمصادر لي كصحافي أعلم ان البعض يلجأون الى تهديد القياديين بما يملكون من وثائق أو تجاوزات سواء ضد القيادي شخصيا أو ضد وزارته، عارضين السكوت مقابل تمرير معاملات غير قانونية لهم أو بالأصح يطلبون الاستثناءات في النقل أو النذب أو التعيين أو حتى إرساء ممارسة أو مناقصة. وأعلم ان بعض النواب يلجأون الى ابتزاز القياديين سياسيا، فإما التمرير أو ستكون أنت وقطاعك عزيزي القيادي محور سؤال برلماني أو حتى تصريح صحافي «مدق». لا أبرى القياديين هنا، فكون أن هناك تجاوز في وزارتهم أو قطاعهم يعتبر في حد ذاته إدانة لهم، ولكن هذا الأسلوب النيابي «الرخيص» هو جزء من منظومة الفساد المكتملة، بل ويصب هذا التهديد الابتزازي في نهر الفساد العام الذي يجري من تحت ساسات جميع الوزارات بلا استثناء. المعلومات التي يملكها النائب حول أي تجاوز ليست ملكا له، بل ملك للشعب وعليه ان يعلنها لا ان يستخدمها كورقة ضغط بغرض تكسب انتخابي أو حتى تكسب مالي أو أي تكسب يكون. النائب وبهذا الأسلوب يكون شريكا أساسيا في منظومة الفساد ولا يعتبر أكثر من شيطان بلع لسانه مقابل تمرير معاملة أو معاملتين أو حتى 100 معاملة. أعزائي النواب الأفاضل. مرة أخرى أكرر، هذه المعلومات التي بحوزتكم ليست ملكا لكم، بل هي ملك لنا وكما أننا نعاير الحكومة ونقول ان ما تتصرف به من مال هو «مالنا العام»، كذلك المعلومات التي تهددون القياديين بها ليست ملككم بل ملك جميع الناس وبجيبكم لها ترتكبون خطيئة «الشيطان الأخرس» اما مساومتكم بها القياديين فأنتم ترتكبون خطأ جسيم في حق الشعب، وإذا ما استمر العمل النيابي بهذه الطريقة فلا نحن ولا أنتم ولا البلد سنكون بخير، فنحن نطالبكم بان تكونوا جزءا من محاربة الفساد فإذا بكم تنضمون لجوقته ولكن على طريقتكم، هنا لستم بأفضل من قيادي فاسد، إذ أنتم وبعملكم أكثر فسادا منه وضرارا.. فمن تخدعون؟!



نظرات



bdodalal@hotmail.com

محمد هلال الخالدي

أعتقد أن متابعة أخبار محاكمة الرئيس المصري السابق وابنيه وأعضاء الحزب الوطني وأخبار الحوادث اليومية من «البلطجة» وغيرهم باتت تشكل جدارا يحجب عنا الجانب المشرق والجميل الذي تشهده مصر ما بعد الثورة، وربما يكون الحوار الوطني الرائع والمستنير بين الأحزاب السياسية والتيارات الفكرية حول مستقبل مصر وشكل الدستور الجديد أحد أهم ملامح هذا الاشراف الغائب عنا، بالنسبة لي على الأقل. وعلى كل حال، الوضع في مصر اليوم أشبه بكأس مملوءة للنصف، المتشائمون سينظرون للنصف الفارغ، والمتفاؤلون سينظرون للنصف الممتلئ، ومع ذلك أدعوكم لمتابعة المناظرات العلمية الرائعة والمستنيرة والتي تعكس الصورة الحضارية لهذا الشعب العظيم، تابعوا مناظرات د. عمرو حمزاوي وعصام سلطان ود. حسام عبدالله ود. كمال الهلباوي وغيرهم الكثيرين، وهي موجودة على موقع يوتيوب والجزيرة نت والمنتديات، تأملوا واستمتعوا بالحوار الانساني الحضاري الجميل، ليس مهما أن تنتقع برأي أحد المتحاورين، المهم أن تشاهد حالة إنسانية راقية كنت

almuzayenfaisal@yahoo.com

twiter @faisalalmuzayen

فيصل حمد إبراهيم المزين

مخجل ما يحصل من متاجرة بصحة المواطنين، فنرى أن التسييس وصل إلى الخدمات الصحية التي هي حق المواطنين الذي تكفل به الدستور، ونرى تصريحات من هنا وهناك والجميع يحاول الفوز بثقة الكويتيين، لكنهم لا يدركون أن المواطنين فقدوا الثقة بالسلطتين بل أصبحوا على قناعة بأن صحتهم أصبحت جزءا من المتاجرة السياسية. حياة بعض المواطنين قد تكون في أمس الحاجة لتلقي العلاج بالخارج، وعلى الطرف الآخر قد يكون عبارة عن إجازة صيفية في إحدى الدول الأوروبية الباردة بعيدا عن حر وغبار الديرة في الفترة الصيفية نتيجة موقف سياسي لصالح هذا الطرف أو ذاك. تقدر ميزانية العلاج بالخارج بمئات الملايين من الدنانير لوزارة الصحة فقط، هذا طبعا غير الجهات الأخرى التي ترسل منتسبها للعلاج خارج البلاد، نحن مع إرسال الحالات التي تتطلب علاجا نادرا

كلمة صدق



لودامت لفيرك ما اتصلت إليك

أظن أنني لن أرى مثلها في أي بلد عربي ما حييت. □ □ □ وفي المقابل، يشهد الخطاب السياسي في الكويت انتكاسة مريرة منذ فترة ليست بالقصيرة، والمشكلة أنه ليس فقط خطابا اقصابيا يرفض الآخر وينبذ، بل هو أيضا خطاب غوغائي لا يقوم على حجج وبراهين عقلية أو نقلية، وإنما يعتمد على أساليب غير حضارية لا تليق بإنسان القرن الحادي والعشرين، ومن كلا الطرفين الحكومة والبرلمان وأتباع كل منهما، ومرد ذلك أن العلاقة بين السياسيين في البرلمان والحكومة لم تعد قائمة على أساس «المنافسة» من أجل تطوير البلاد وتحسين الخدمات، وإنما أصبحت علاقة «صراع» يسعى فيها كل طرف إلى تدمير الطرف الآخر، حتى وإن كان الثمن تدمير الكويت الآن، كيف نخرج من هذا المأزق؟ واضح أننا أمام طريق مسدود، ولو عاش أعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان ألف عام إضافية فإن الوضع لن يتغير ولن يتنازل أي طرف عن موقفه ومطالبه، بل إنه كلما تقدمنا بالزمن يوما جديدا فإن شكل الصراع وأدواته ستصبح أشد وأقسى وسيصبح الضرب تحت

متخصصا بتلك الدول. السؤال الذي يطرح نفسه لماذا يصاب الكويتيون بهذه الأمراض المستعصية إذا استثنينا العلاج السباحي من الموضوع؟ ولماذا لا توجد دراسة تشخص أسباب هذه الأمراض لنا؟ ولماذا لا تبني مستشفيات لهذه الامراض، والبناء لا يشمل فقط المباني، بل عزل الادارة الطبية عن السياسة وترك المهنية هي التي تقرر الاحتياجات للأجهزة والمعدات والتخصصات، والأهم وجود الادارة الحديثة المتطورة، والصيانة الدورية المحترفة لكافة المنشآت والمعدات، وكسر المركزية، وتفعليل العمل المؤسسي بشكل عام، وتفعليله إداريا بشكل خاص. أليست الكويت تملك امكانيات بشرية وعلمية على مستوى عال، وتملك امكانيات مادية تجعل منها سويسرا الشرق الاوسط، من شمالها إلى جنوبها، ومن شرقها إلى غربها، وتحويل كل شبر منها إلى اللون الأخضر؟ ونجعل الديرة مركزا طبيا اقليميا

إشارة



safalharbi@hotmail.com

سعد عطية الحربي

أبنائنا والصف

بدأت الإجازة الصيفية وبدأ أبنائنا الطلاب استنشاق أنسام الحرية والراحة من عام دراسي تخله ما تخله من دروس واختبارات ومتابعة منزلية من ولي الأمر والنوم باكرا والنهوض مع ساعات الصباح الأولى وذلك كله للحاق بركب العلم والتعلم. ومع بداية الإجازة كان واجبا على الطلبة خصوصا من حالفهم النجاح أن يكافؤوا أنفسهم بالانطلاق والسعي يميناً وشمالاً، وهذا أقل ما يكافؤوا به انفسهم بعد عام دراسي طويل شاق. وعندما نتفق على ترك العنان لهم لكي يرفهوا عن أنفسهم في العطلة الصيفية يجب ألا ننسى السن الخطرة التي يمر بها المراهقون والتي تحتاج من أولياء الامور المراقبة والمتابعة كي لا يقع ما لا يحمد عقباه من هذه الانطلاقة. فإذا نريد أن ينطلق الأبناء والمراقبة، نجد الوقوع في معادلة صعبة مفادها انه عند ترك الأبناء كيفما شاءوا فهذا أمر محظور، وعند احساسهم بالرقابة لا يستمتعون بعطلتهم وراحتهم، فكان لولي الأمر عدة حلول تبدأ بخطوات معدودة، فأولى هذه الخطوات وهذا أمر مفروغ منه معرفة أصدقاء الابن وإن أمكن عائلاتهم حتى تكون الصلة أعمق وتكون الرقابة أسهل. وثاني تلك الخطوات رسم خطة مشتركة مع الابن في كيفية تقضية العطلة كالاشتراك في ناد أو معهد صحي أو دورة من الدورات العلمية المسلية، المهم أن يكون نشاطا ذا جدوى لتعويده على الالتزام والأهم معرفة مكان تواجد، وثالث هذه الخطوات وأخرها الالتزام بالتوصيل نهابا وإيابا، وذلك الخطوات جميعها منوطة بالالتزام بمواعيد الرجوع الى المنزل بحيث لا تكون في وقت متأخر حتى وإن كانت عطلة. إن كان الالتزام صعبا بعض الشيء فلا ننسى أن معدلات الجريمة بين المراهقين ترتفع في العطل بسبب الفراغ وقلة الرقابة. وفي النهاية لا يسعني إلا أن أطلب من الله ان يحفظ أبناء البلد من كل مكروه.